جولة بالباص لمحافظي دمشق وريفها

اقتراح موقع سوق للسيارات في الدوير.. البدء بإزالة الأبنية وترحيل الأنقاض من القابون

عبد المنعم مسعود

رصدت «الوطن» في جولتها برفقة محافظي دمشق بشر الصبان وريف دمشق علاء إبراهيم إلى مدخلي دمشق الجنوبي والشمالي، وجود عشرات السيارات القلاب في منطقة القابون تقوم بترحيل الأنقاض، إضافة إلى قيام المعدات الهندسية التابعة لمؤسسة الإنشاءات بهدم وإزالة الأبنية على امتداد حي القابون من معهد الصناعات التطبيقية وصولاً إلى ما قبل البانوراما.

وتابع المحافظان خلال جولتهما في الباص واقع الأنقاض على جانبي المدخل الشمالي للمدينة بداية من دوار البانوراما وصولاً إلى جسر بغداد حيث كشف لـ«الوطن» أن عرض الطريق من حرستا إلى جسر بغداد سيكون ٨٠ متراً في كل جانب ابتداء من منتصف الطريق، ليصبح الطريق بعد هذه المسافة بعرض عشرين متراً، ما يعني إزالة كل معارض ومكاتب السيارات على جانبي الطريق.

وتفقد المحافظان الموقع المقترح لسوق السيارات في منطقة الدوير بجانب الشركة العامة للطرق والجسور فرع دمشق الذي يقع بجانب الأوتستراد الدولي لمدخل دمشق الشمالي وبمساحة تعادل ١٤٠٠ دونم كموقع بديل من سوق السيارات القديم الذي كان في مدينة الحجر الأسود.

بعدها توجه المحافظان إلى المدخل الجنوبي للمدينة ابتداءً من جسر حرستا وصولاً إلى جسر زملكا لمتابعة ترحيل الأنقاض وإعادة تأهيل المدخل الجنوبي للعاصمة.

يذكر أن المحافظين اتفقا في اجتماعهما الأسبوع الماضي على تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة واقع المناطق الصناعية والاستثمارية المتداخلة بين حدودهما التي تم تحريرها مؤخراً من أجل إعادة تأهيل مدخلي دمشق الجنوبي والشمالي وإزالة الأبنية المخالفة على حرم الطريق وإعادة تأهيل المنطقة بما يفضي لمصلحة الصناعة والاستثمارات السورية بشكل عام واتفق الجانبان على زيارة ميدانية لهذه المنطقة كالتي قاما بها اليوم.

نواب: السكن أصبح حلماً وهمّاً للمواطن

عرنوس: جهزنا قوالب لجسور الفرات التي دمرها عدوان التحالف الدولي

تشكيل لجان لمعالجة الفساد في القطاع السكني.. ٣٠ ألف وحدة سكنية في معرونة في بريف دمشق

محمد منار حميجو

كشف وزير الإسكان والأشغال العامة حسين عرنوس أنه تم تجهيز قوالب لجسور الفرات في المنطقة الشرقية التي دمرها عدوان ما يسمى التحالف الدولي، موضحاً أنه يتم حالياً دراسة إعادتها بالوقت والظروف المناسبة.

وخلال رده على مداخلات أعضاء مجلس الشعب أكد عرنوس أن تجهيز هذه القوالب يدل على الإمكانيات الكبيرة لدى الدولة وخصوصا أنه كان هناك شكوك حول قدرتها على إعادة بناء مثل هذه القوالب وإعادة الجسور كما كانت سابقاً.

وفيما يتعلق بموضوع المخططات التنظيمية أشار عرنوس إلى أنه تم إنجاز مخططات في حلب وقسم كبير في حمص وداريا، مؤكداً أنه يتم العمل على المخططات التنظيمية اليوم في محيط الغوطة الشرقية بريف بدمشق وجوبر ودير الزور.

وأضاف عرنوس: سيتم العمل على المخططات التنظيمية في كل المناطق المحررة، كاشفاً عن تأهيل ٤٣ شركة تطوير عقاري وأن أول شركتين دخلتا إلى حماة وهذه بشارة خير للمحافظات الأخرى.

وأكد عرنوس أن الوزارة جهزت نسبة كبيرة من المخططات التنظيمية وفي نهاية هذا العام ومنتصف العام القادم كل منطقة تحررت يتم النظر لها والمباشرة في التنفيذ.

وأشار عرنوس إلى أن هناك خطوات لتطوير قطاع التعاون السكني ليكون له دور في إعادة الإعمار، معلناً عن قرار يتضمن دخول هذا القطاع على المناطق العشوائية والمهدمة، مضيفاً: نعمل على ذلك عبر إحداث جمعيات ولكن بالتأكيد هناك من يتحدث أن هناك فساداً في هذا القطاع ولذلك شكلنا لجاناً وقريباً سنرفع تقاريرها إلى مجلس الوزراء.

وأكد عرنوس أنه بناء على هذه الإجراءات من الممكن إلغاء أكثر من ٢٠٠ جمعية وضم جمعيات مع أخرى حتى يتم إحداث كيانات لها تكون قادرة على العمل لإطلاق يدها في المشاركة في إعادة الإعمار.

ولفت عرنوس إلى أن الحكومة تعمل في شتى الوسائل لإدخال القطاع الخاص والمجتمع التعاوني وتفعيل القطاع العام في المشاريع الاستثمارية، مؤكداً أنه لا يمكن أن تبنى هذه المخططات في البلاد إذا لم يشترك الجميع إضافة إلى مشاركة الأصدقاء.

وأضاف عرنوس: هذا العمل لا يتم بيوم ولا يومين ضارباً مثلاً تنظيم منطقة جوبر في دمشق الذي يحتاج إلى فترة لتطبيقها وأنه بعد التنفيذ ستعود أفضل مما كانت عليه.

وكشف عرنوس أنه في نهاية هذا العام ستكون هناك خريطة تنظيمية تضم كل تجمعات السكنية القائمة وما هو المطلوب لخمسين سنة، معلناً عن نحو ٣٠ ألف وحدة سكنية في معرونة.

وفيما يتعلق بموضوع الشركات الإنشائية التابعة للوزارة أكد الوزير أن هذه الشركات نفذت ما هو قيمته ٢٨ مليار ليرة ويتم العمل على تحقيق أكثر من ٧٠ مليار ليرة في العام الحالي.

ونوه عرنوس بأن الوزارة تنفذ عمل أكثر من ١٠ مناطق صناعية في المحافظات ويتم إنجازها خلال أشهر.

وفيما يتعلق بموضوع السكن الشبابي أكد عرنوس أن الوزارة والمؤسسة العامة للإسكان سلمت وحدات سكنية كثيرة، موضحاً أنه يتم دفع ٣٠ بالمئة عند استلام المسكن و٧٠ بالمئة مقسطة على ٢٥ سنة وبأرباح ما بين ٥ إلى ١٥ بالمئة.

وأضاف عرنوس: الأسعار ارتفعت وبالتالي لا يمكن للحكومة أن تسلم مسكناً حالياً بمبلغ مليوني ليرة وهو يساوي سعر مترين حالياً، موضحاً أنه عند استلام المسكن تحسب قيمته الحقيقية.

وأكد عرنوس أن المؤسسة ليست تاجراً بل هي تستملك الأراضي وتنجز الإجراءات اللازمة، مضيفاً: الأرباح التي تأخذها المؤسسة ٥ بالمئة فقط وهو الحد الأدنى من الربح.

وأثار العديد من النواب أزمة السكن التي يعانيها الكثير من المواطنين فأكدوا أن السكن أصبح حلماً للمواطن وأنه ليس بمقدوره تأمين هذا المسكن الذي أصبح هماً له وضرورة باعتبار أن أسواق العقارات حالياً لا تتماشى مع معيشة ودخل المواطن.

وأشارت النائبة مها العجيلي إلى المكتتبين الذين غادروا خارج البلاد متسائلة عن مصيرهم وخصوصاً أن الظروف القاهرة هي التي دفعتهم لذلك، فأجابها عرنوس إن الوزارة مددت للمكتتبين الذين تأخروا عن التسديد الرسوم إلى نهاية الشهر الخامس من العام الحالي وهي تعمل على عدم فصل أي مكتتب.

ودعا زميلها ناصر كريم إلى تخصيص سكن للذين أدوا الخدمة الاحتياطية في الجيش خمس سنوات، فرد عليه عرنوس أنه لا يمكن تخصيص مساكن لذلك إلا أنه في المستقبل يمكن تخصيص جمعية خاصة بهم، مشيراً إلى أنه يوجد تخصيص سكن لذوي الشهداء وجرحى الحرب.

وتساءل النائب عارف الطويل حول إمكانية الحكومة في مشروع إعادة الإعمار وهل لديها الكوادر البشرية وغيرها من الأمور التي تساهم في ذلك وخصوصاً أن هناك مدناً بأكملها سيتم إعادة بنائها، وكان رد عرنوس أن للحكومة الإمكانيات وهناك تعاون مع الدول الصديقة في ذلك مثل روسيا وإيران.

وأشار النائب عبد الرحمن سكاحي إلى أن سعر البناء في حماة يضاهي سعره في دمشق وهذا أمر غير مقبول، بينما أكد زميله نضال حميدي أن هم أي مواطن حالياً هو المسكن لأنه من السكينة، مضيفاً: حتى السكن الشبابي أصبح حلماً.

وشدد حميدي على أن تعمل الحكومة على تأمين السكن حتى لا يكون هناك أزمة سكن، مؤكداً أنها لو وفرت هذه الخدمة ما غادرت الكثير من الخبرات إلى خارج البلاد.

ودعا زميله زياد سكري إلى إيجاد حلول مع المصرف العقاري فيما يتعلق بالقرض السكني، مضيفاً: المعادلة تقول: أرض زائد قرض تساوي سكناً.

وطالب النائب جمال يوسف وزير الأشغال بموضوع سكني طلب خاص بأعضاء في الجمعية السكنية بأن يتم دفع ٥٠ بالمئة من قيمة الأرض وتقسيط الباقي كون تسديد سعر الأرض دفعة واحدة يعتبر مشكلة للنواب، ما دفع رئيس المجلس للقول: هذا المكان ليس للطلبات الشخصية بل هو ملك الشعب ويجب أن تكون الطلبات خاصة بالمواطنين، فرد يوسف: نحن مواطنون فأجاب الصباغ: نحن ملتزمون بالقانون ولا نخالفه.

- مخططات تنظيمية في حلب وحمص واليوم في الغوطة الشرقية ودير الزور
- ممكن إلغاء ٢٠٠ جمعية وضم جمعيات لبعضها للمساهمة في إعادة الإعمار

اسمندر لـ«الوطن»:

توسيع صلاحيات تنمية المشروعات الصغيرة أهم مطالبنا

طرطوس- الوطن

بيّن مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب اسمندر أن أبرز نقاط الضعف في القانون الحالي والتي تتطلب التعديل تتعلق بالتمويل والصلاحيات وأمور أخرى فضّل تركها للجنة التي سيتم تشكيلها من قبل رئاسة مجلس الوزراء.

وأشار اسمندر إلى أن توسيع عمل الهيئة وتطويره وتوسيع صلاحياتها من الأهمية بمكان كبير كونها الجهة الوحيدة في الدولة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي هي جوهر التنمية الاقتصادية حاضراً ومستقبلاً خاصة في مرحلة إعادة إعمار ما دمره الإرهاب في بلدنا.

وأوضح اسمندر في تصريح لـ«الوطن» خلال زيارته لطرطوس يوم أمس أن توسيع عمل الهيئة ورفع مستوى جدواه في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية المرتبطة بتلك المشروعات يتطلب إجراء تعديل للقانون ٢ لعام ٢٠١٦ المتضمن إحداثها، كاشفاً عن أن الهيئة أعدت مذكرة تبريرية لهذا التعديل ورفعتها للجهات المعنية متوقعاً صدور قرار قريباً بتشكيل لجنة مختصة مهمتها دراسة القانون ٢ واقتراح التعديلات اللازمة عليه بما يحقق الأهداف التي أحدثت الهيئة من أجلها وحول المبدعين وضرورة الاهتمام بهم من الهيئة واستثمار أفكارهم وإبداعاتهم بالتعاون مع الجهات العامة والخاصة عبر الهيئة وقد أكد المدير العام أن هذا الأمر سيكون في صلب اهتمام الهيئة وبشكل أكبر في المرحلة القادمة مشيراً إلى أنه سيتم عقد لقاء مهم بين العديد من الفعاليات الاقتصادية والتجارية وبين نحو أربعين مخترعاً ومبدعاً على هامش انعقاد معرض دمشق الدولي ومعرض الباسل للإبداع الذي يرافقه بهدف التوصل إلى آليات عمل جديدة من شأنها استثمار الاختراعات والأفكار الإبداعية الموجودة.

لا مقترح بزيادة سنوات الدراسة في «الهندسة» لـ٦ سنوات

محايري لـ«الوطن»: التريث في تطبيق السنة التحضيرية للهندسات.. اختصاص جديد هندسة وسائط الإعلام وتقاناتها

فادي بك الشريف

نفت مصادر وزارة التعليم العالي لـ«الوطن» وجود أي مقترح لجعل الدراسة في كليات الهندسة بالجامعات السورية لـ٦ سنوات بدلاً من ٥ سنوات حالية، مبينة أن ما يشاع لا صحة له على الإطلاق وغير مطروح للنقاش نهائياً ولا حتى تم تقديم مقترح ودراسة بهذا الأمر من أي جهة من الجهات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عميد كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية في جامعة دمشق محمد مازن محايري أنه لم يناقش أي مقترح من هذا القبيل، مؤكداً أن الهندسة في معظم دول العالم تتم بـ٥ سنوات كحد أقصى، وهناك دول في أوروبا تدرس فيها الهندسة بـ٤ سنوات.

وأشار عميد كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية إلى وجود مقترح بتطبيق اختصاص جديد حول هندسة وسائط الإعلام وتقاناتها إضافة إلى ٨ اختصاصات التي تضمها الكلية وذلك العام الدراسي العادم بعد موافقة مجلس التعليم العالي، منوها بأهمية الاختصاص الجديد في ظل الحاجة لهذا التخصص في مواكبة التطورات الحاصلة وضرورة تخريج مهندسين مختصين في مجال التقنيات المتعلقة بوسائط الإعلام على اختلافها، لافتاً إلى دراسة تطبيق اختصاص جديد خلال السنوات القادمة حول هندسة الميغاترونيك.

ولفت محايري إلى أن الكلية تضم ١٣ ألف طالب وطالبة، وأن نسب الحضور للامتحانات جيدة جداً، علماً أنه تم البدء بالامتحانات قبل عيد الفطر على أن تنتهي ١٥ الشهر الجاري، مؤكداً ضبط ٤ حالات غش فقط منذ بدء الامتحانات وحتى تاريخه.

وأشار عميد الكلية إلى السعي لتحديث المناهج في الهندسة الميكانيكية والكهربائية بما يواكب التطورات الحاصلة في العالم، وبما ينعكس إيجاباً على أهمية المعلومات التي يتم تدريسها مع ربط ما يدرس في الكلية بسوق العمل، مؤكداً العمل أيضاً على تجديد المخابر للنواحي التطبيقية ضمن كلية الهندسة.

كما بين محايري أنه تم تخريج ٥٠٠٠ مهندس ومهندسة من الكلية خلال سنوات الأزمة، مؤكداً أنه تم العام الماضي تخريج ٧٦٦ طالباً من الكلية.

وفيما يخص مدى تطبيق السنة التحضيرية للهندسات بعد تطبيقها للكليات الطبية أوضح محايري أنه تم التريث بتطبيقها ولاسيما بعد عقد عدة اجتماعات ونقاشات سابقة حول هذا الموضوع، علماً أن هذا القرار يعود لمجلس التعليم العالي في صوابية اتخاذ أي قرار يخص الجامعات بعد بحث أسباب ومعطيات صدوره، معتبراً (من وجهة نظره) أن هناك صعوبة بتطبيقها للهندسات، وخاصة مع اختلاف المناهج بين كل كلية وأخرى.

المسابح الخاصة تحت عين الرقابة

اللاذقية- عبير سمير محمود

قرر المجلس الصحي الفرعي في محافظة اللاذقية تشكيل لجنة لرقابة المسابح الخاصة، والتشديد على التزامها بشروط الترخيص، واللجنة تتألف من الوحدة الإدارية ومديرية الصحة مع الجهات المعنية.

كما أقر المجلس خلال اجتماعه الدوري، تشكيل لجنة لبحث آليات منح البطاقة الصحية واعتماد مراكزها وتحديد تسعيرتها، مع تنفيذ حملات رش على مستوى المحافظة بالريف والمدينة، واللجنة مؤلفة من مديرية الصحة ومجلس المدينة ونقابة الأطباء.

وحول الرقابة على الأسواق والمواد الغذائية، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أحمد نجم، وجود لجان لمتابعة الباعة الجوالين، مشيراً إلى انخفاض كبير في نسب الغش بمختلف أنواع الأغذية والموسمية منها كالبوظة، مشدداً على متابعة الحملات لضمان تطبيق الشرط الصحي بمختلف أنواع المهن.

وزراعياً، لفت مدير الزراعة منذر خيربك إلى نجاح تجربة الزراعة التي بدأت بها الصيف الماضي بخصوص مكافحة حشرات الصحة العامة، مطالباً مجلس المدينة بالتعاون في تأمين مبيدات الصحة العامة بعد رصد اعتماداتها وتنفيذ حملات رش على مستوى المحافظة.

من جانبه أكد مدير التربية عمران أبو خليل تنفيذ حملات التلقيح الوطني بالتنسيق مع مديرية الصحة والمنظمات المعنية، لافتاً إلى توزيع العديد من المواد الصحية على الطلبة ومنها الشامبو الصحي، إضافة إلى معالجة موضوع حاويات القمامة القريبة من المدارس بالتنسيق مع مجلس المدينة، مؤكداً المراقبة والتشديد على عمل الندوات المدرسية.

بدوره، أكد مدير الصرف الصحي رفيق نوفل عدم وجود أي مشكلة في قطاع الصرف الصحي، مشيراً إلى معالجة مشكلة الصرف الصحي المكشوف ومكافحة التلوث في الأحياء العشوائية مع استمرار الأعمال فيها.

كما كشف رئيس مجلس المدينة أحمد منا عن وجود آلية جديدة للقضاء على بؤر منشأ البعوض ومنها تنظيف حاويات القمامة بشكل دائم ومعالجة مشكلة الكلاب الشاردة.

وخلال اجتماع المجلس الصحي الفرعي، تمت مناقشة العديد من القضايا التي تتعلق بالوضع الوبائي والخدمي وآليات زيادة نسب أمان الصحة العامة في المحافظة والحفاظ عليها، واتخاذ قرارات تشاركية من كافة المديريات المعنية بالخدمات من شأنها دعم عمل القطاع الصحي للوصول إلى واقع صحة عامة أفضل ومواجهة مختلف أنواع التحديات ومنها تحديات فصل الصيف الحالي.

وتناول الاجتماع الوضع الوبائي والعينات المدروسة ومواضيع مراقبة الباعة الجوالين ومتابعة مختلف أصناف الأغذية المكشوفة والمطاعم، كما تم التركيز على المسابح الصيفية ومتابعتها، وفحص مياه الشرب وقطف عيناتها، وواقع الحشرات وآلية تأمين المبيدات اللازمة لمكافحتها.

كلام رسمي جداً

محافظ درعا: تم إنهاء تكليف رئيس فرع مؤسسة العمران بدرعا ورئيس مركز بيع الصنمين وأمين المستودع

إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم بالعدد رقم ٢٩٠٩ تاريخ ٢٨/٥/٢٠١٨ م تحت عنوان: (إسمنت منتهي الصلاحية في «عمران» الصنمين) نعلمكم التالي: بتوجيهات من محافظ درعا تم تشكيل لجنة بموجب القرار رقم ٤٢٦٤ تاريخ ٩/٥/٢٠١٨م مهمتها التدقيق في معلومات واردة حول سوء تخزين مادة الإسمنت في مستودعات فرع العمران بالصنمين والكشف على أرض الواقع على تلك المستودعات.

– تبين أنه تم في وقت سابق مراسلة فرع مؤسسة العمران بدرعا من رئيس مركز الصنمين بالكتابين رقم ٥/ص و٧/ص تاريخ ٢٠/٣/٢٠١٨ و٢٥/٣/٢٠١٨ م المتضمن ضرورة إيقاف الاستجرار بسبب قلة البيع في الفرع المذكور.

– تم إنهاء تكليف رئيس فرع مؤسسة العمران بدرعا بتاريخ ١٧/٥/٢٠١٨ من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بناء على مقترح من محافظ درعا لعدم اتخاذه الإجراءات اللازمة بمراسلة الإدارة العامة للمؤسسة بدمشق في التصرف بالكميات قبل انتهاء صلاحيتها.

– تم إنهاء تكليف رئيس مركز بيع الصنمين وأمين المستودع بتاريخ ٢٧/٥/٢٠١٨ بسبب ارتكاب أخطاء من ناحية البيع عبر التصرف بالكميات الحديثة الصلاحية على حساب الكميات القديمة الصلاحية.

محافظ درعا

محمد خالد الهنوس